

دور إدارة المخاطر في تعزيز استمرارية الأعمال في القطاع المصرفي

التكليف الرابع-المشروع الثاني

أسم الطالب

اسعد جميل محمد يماني

كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف

د. عبد الرحيم نادر

عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

التاريخ- الفصل الدراسي

٢٠٢٦

مستخلص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور إدارة المخاطر في تعزيز استمرارية الأعمال في القطاع المصرفي، من خلال دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في المملكة العربية السعودية، وذلك بهدف التعرف على مدى مساهمة ممارسات إدارة المخاطر في رفع قدرة المؤسسات المصرفية على مواجهة الأزمات والمحافظة على استمرارية خدماتها وعملياتها التشغيلية.

ولتحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة الدراسة التي بلغت (٣٨٥) موظفاً وموظفة من العاملين في إدارات المخاطر، والعمليات، وتقنية المعلومات في عدد من البنوك التجارية السعودية.

اشتملت أداة الدراسة على ثلاثة محاور رئيسية تمثل متغيرات البحث، وهي: المخاطر التشغيلية، والمخاطر الاستراتيجية، واستمرارية الأعمال. وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS)، من خلال تطبيق مجموعة من الأساليب الإحصائية، شملت التحليل الوصفي، واختبارات صدق وثبات الأداة، واختبار معاملات الارتباط، وتحليل الانحدار المتعدد لقياس أثر إدارة المخاطر على استمرارية الأعمال.

أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى تطبيق ممارسات إدارة المخاطر في البنوك السعودية جاء بدرجة مرتفعة، كما تبين أن مستوى جاهزية البنوك في مجال استمرارية الأعمال كان مرتفعاً. كما كشفت النتائج عن وجود علاقة ارتباط إيجابية ذات دلالة إحصائية بين أبعاد إدارة المخاطر ومستوى استمرارية الأعمال، مما يشير إلى أن تعزيز ممارسات إدارة المخاطر يسهم بصورة مباشرة في تحسين قدرة البنوك على الاستجابة للتحديات والطوارئ.

وأوضحت نتائج تحليل الانحدار أن المخاطر التشغيلية تمثل العامل الأكثر تأثيراً في تعزيز استمرارية الأعمال، تليها المخاطر الاستراتيجية، الأمر الذي يؤكد أهمية التركيز على تطوير الأنظمة التشغيلية، وتعزيز الأمن السيبراني، وتحسين قدرة البنوك على التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية.

وفي ضوء هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة تطوير أنظمة إدارة المخاطر، وتعزيز خطط استمرارية الأعمال، وزيادة الاعتماد على الحلول التقنية الحديثة، بالإضافة إلى رفع مستوى جاهزية الموظفين من خلال التدريب المستمر على التعامل مع الأزمات والسيناريوهات الطارئة.

الكلمات المفتاحية:

إدارة المخاطر، استمرارية الأعمال، المخاطر التشغيلية، المخاطر الاستراتيجية، القطاع المصرفي، إدارة الأزمات، الجاهزية المؤسسية.

١-٥ حدود الدراسة ومجالات البحث المستقبلية

١-١-٥ الحدود الموضوعية

ركزت الدراسة على بحث العلاقة بين إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال من خلال تناول بُعدين رئيسيين لإدارة المخاطر هما المخاطر التشغيلية والمخاطر الاستراتيجية. ولم تتوسع الدراسة في تحليل بعض الأنواع الأخرى من المخاطر، مثل مخاطر السيولة، والمخاطر الائتمانية، ومخاطر السمعة، والتي يمكن أن تكون موضوعاً لدراسات مستقبلية مستقلة.

٢-١-٥ الحدود المكانية

طبقت الدراسة على مجموعة من البنوك التجارية العاملة في المملكة العربية السعودية، ولذلك فإن تعميم النتائج على قطاعات مالية أخرى مثل شركات التأمين أو شركات الاستثمار يحتاج إلى إجراء دراسات إضافية تأخذ طبيعة تلك القطاعات وخصائصها التنظيمية في الاعتبار.

٣-١-٥ الحدود الزمانية

تم جمع بيانات الدراسة وتحليلها خلال الفترة الممتدة من يناير إلى مارس لعام ٢٠٢٤م، وبالتالي فإن النتائج تعكس واقع إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال خلال هذه الفترة الزمنية.

٤-١-٥ الدراسات المستقبلية المقترحة

في ضوء نتائج الدراسة، يقترح الباحث عدداً من الموضوعات التي يمكن تناولها مستقبلاً، ومنها:

دراسة أثر التحول الرقمي وتقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير أنظمة إدارة المخاطر وتعزيز استمرارية الأعمال في المؤسسات المالية.

إجراء دراسة مقارنة بين القطاع المصرفي السعودي والبنوك في دول مجلس التعاون الخليجي للتعرف على الاختلافات في ممارسات إدارة المخاطر.

دراسة دور الأمن السيبراني كأحد المتغيرات الرئيسية المؤثرة في استمرارية الأعمال المصرفية في ظل زيادة الاعتماد على الخدمات الإلكترونية.

دراسة أثر الثقافة التنظيمية والوعي المؤسسي بالمخاطر على مستوى جاهزية المؤسسات المصرفية لمواجهة الأزمات.

٥-٢ توصيات الدراسة

استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي تسهم في تعزيز دور إدارة المخاطر في دعم استمرارية الأعمال في القطاع المصرفي، ومنها:

١- تطوير اختبارات خطط استمرارية الأعمال

ينبغي على البنوك زيادة الاهتمام بإجراء اختبارات دورية ومتكاملة لخطط استمرارية الأعمال، بحيث تشمل سيناريوهات واقعية ومعقدة مثل الهجمات الإلكترونية واسعة النطاق، أو تعطل الأنظمة التقنية، أو انقطاع الخدمات الأساسية، بهدف قياس مستوى الجاهزية وتحسين سرعة الاستجابة.

٢- تعزيز التكامل بين إدارة المخاطر وإدارة استمرارية الأعمال

يوصى بزيادة مستوى التنسيق بين وحدات إدارة المخاطر ووحدات استمرارية الأعمال من خلال إنشاء آليات عمل مشتركة تضمن سرعة تبادل المعلومات، وتحسين عملية اتخاذ القرارات أثناء الأزمات.

٣- الاستثمار في الحلول التقنية الحديثة

ضرورة تعزيز الاعتماد على التقنيات المتقدمة مثل النسخ الاحتياطي السحابي الآمن، وأنظمة مراقبة المخاطر الرقمية، وحلول حماية البيانات، بما يدعم قدرة البنوك على المحافظة على استمرارية خدماتها المصرفية.

٤- رفع مستوى التدريب والتوعية المؤسسية

ينبغي تنفيذ برامج تدريبية دورية تشمل جميع العاملين في البنك، وليس فقط المتخصصين في إدارة المخاطر، بهدف تعريفهم بأدوارهم ومسؤولياتهم أثناء حدوث الأزمات والطوارئ.

٥- المراجعة المستمرة للمخاطر الاستراتيجية

يوصى بإجراء تقييم دوري للمخاطر الاستراتيجية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والتنظيمية، وبرامج التطوير الوطني مثل رؤية السعودية ٢٠٣٠، مع تحديث خطط استمرارية الأعمال بما يتوافق مع التغيرات المستقبلية.

٥-٣ الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن إدارة المخاطر تمثل أحد العناصر الأساسية في تعزيز استمرارية الأعمال داخل القطاع المصرفي، حيث لم تعد إدارة المخاطر تقتصر على التعامل مع المشكلات بعد وقوعها، بل أصبحت منهجاً استباقياً يساعد المؤسسات على توقع التحديات والاستعداد لمواجهةها.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك السعودية تمتلك مستوى جيداً من تطبيق ممارسات إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال، وأن هناك ارتباطاً واضحاً بين كفاءة إدارة المخاطر وقدرة البنوك على المحافظة على عملياتها أثناء الظروف الطارئة.

كما تؤكد الدراسة أن تعزيز البنية التحتية التقنية، وتطوير الكفاءات البشرية، وتحسين التكامل بين إدارة المخاطر وخطط استمرارية الأعمال، تعد عوامل رئيسية لرفع مرونة القطاع المصرفي وتحقيق الاستقرار التشغيلي.

وبناءً على ذلك، فإن استمرار تطوير أنظمة إدارة المخاطر يمثل ضرورة استراتيجية لضمان قدرة البنوك على مواجهة المتغيرات المستقبلية، ودعم استقرار القطاع المالي والاقتصاد الوطني بشكل عام.